

جامعة الجلفة

مجلة
الحقوق والعلوم الإنسانية

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية

مجلة
الحقوق والعلوم الإنسانية

-العدد الاقتصادي-

إيداع: 2007-2099 / ISSN: 1112-8240

مجلة دورية دولية محكمة تصدر عن جامعة الجلفة

إشهاد بالنشر

يشهد السيد مدير مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي- بأنه قد تم قبول ايداع المقال المذكور أدناه بتاريخ 2018/05/06، وبعد عملية التحكيم من قبل اللجنة العلمية، تمت الموافقة على النشر في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي- العدد 36 المجلد 02 خلال شهر أكتوبر 2018:

عنوان المقال:

محددات النمو الإقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)

من إعداد:

د. زروخي صباح

جامعة محمد بوضياف - مسيلة

سلم هذا الإشهاد للمعني قصد استعماله فيما يسمح به القانون

الجلفة في: 2018/10/14



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة



مجلة

الحقوق والعلوم الإنسانية

مجلة دولية دورية محكمة تصدرها جامعة زيان عاشور بالجلفة

العدد السادس والثلاثون أكتوبر/ 2018

العدد الإقتصادي / المجلد الثاني

إيداع: 2007 - 2099

ISSN: 1112-8240

فهرس المحتويات

التحاسب الزكوي والتحاسب الضريبي اوجه التشابه والاختلاف

- 01 د. هشام عمر حمودي أ.د. عزيزة بن سمينتة
كلية الحداية جامعة العراق جامعة بسكرة
- 10 دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحسين مخرجات التعليم العالي في الجزائر
د. العلواني عديلة جامعة بسكرة
- 26 أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة
د. دلال بن سمينتة جامعة بسكرة
- 38 التسويق الداخلي وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية
د. بن علي إحسان جامعة الجلطة
- 48 المشاركة الابتكارية (Co-Creation) للعملاء عبر الانترنت في قطاع السياحة
د. مصطفى الطيب جامعة المسيلة
- 56 واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية
د. خاير أحمد المعتز بالله لغداري
جامعة المسيلة
- 75 محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر
د. زروخي صباح جامعة المسيلة
- 87 معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية
أ. جباري فوزية د. زكية العمرابي
جامعة أم البواقي
- 99 تحديات رفع كفاءة الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال
د. طارق طراد جامعة خنشلة
- 103 ط.د/ صادق فوزية جامعة قسنطينة-03-
السياحة مصدر استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل تدهور أسعار المحروقات
أ. بن طيبة مهدية أ. بن خيرة أحمد
جامعة الباية 2
- 115 الإجهاد المهني لدى الأطباء العاملين بالمؤسسة الإستشفائية العمومية
ط.د. تجاني منصور جامعة قسنطينة 2
ط.د. ابراهيم بيض القول جامعة وهران 2
- 129 تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 2015.1999
أ. سفيان حنان جامعة سطيف 1
- 140 مدى أهمية فارق التوحيد (الإدماج) الأول في توحيد حسابات المجموعة وفقا لكل من النظام
المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية
أ. رقاد سليمة د. بوغازي زينب
جامعة سطيف
- 148 Mena الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا - واقع وآفاق
د. ككي عبد الكريم جامعة الجلطة
- 172 في مفهوم الاتصال التنظيمي بين الدلالة والوظيفة
د. فوزي بومنجل جامعة سكيكدة
- 182 إدارة الوقت في الفكر التنظيمي المعاصر
د. محمد أمين شيا ب د. لطفي دنبري
جامعة أم البواقي
- 189 إدارة علاقة الزبائن - CRM - لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة
أ. مهشي نسمة جامعة عنابة

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)

د. زروخي صباح

جامعة المسيلة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2015، ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له بالإضافة إلى تحليل واقع مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي، مع محاولة لبناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام وسعر الصرف ومعدل التشغيل ومعدل التضخم من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي والمعبّر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما لم تظهر باقي المتغيرات في النموذج، وفي الأخير تم التنبؤ بقيمة المتغير التابع للفترة (2016-2019).

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الإنحدار الخطي، الإنحدار الغير خطي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

The objective of this study is to analyze the nature of the relationship between economic growth outside the hydrocarbons sector and some economic variables in Algeria for the period from 1993 to 2015. In order to get acquainted with this topic, the conceptual framework of economic growth and theories, The composition of the gross domestic product, while trying to build a standard model for economic growth outside the hydrocarbon sector, based on the economic variables explained to him, where it was concluded through this study that the public expenditure and exchange rate and operating rate and inflation rate The most important variables affecting the economic growth outside the oil sector, expressed in per capita real GDP outside the fuel sector in Algeria during this period, while the rest of the variables did not appear in the model. Finally, the real per capita GDP outside the hydrocarbons sector (2016-2019).

Keywords: economic growth, linear regression, nonlinear regression, per capita GDP outside the hydrocarbons sector.

تمهيد:

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يُظهر لنا جليا أن موضوع النمو الاقتصادي شكل محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، بل أكثر من هذا فالنمو الاقتصادي ظل يمثل الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية لأي دولة ترغب في النمو والتطور ومواكبة الدول المتقدمة، والنمو الاقتصادي عبر مختلف العصور والحقب التاريخية كان بمثابة اللازمة الأساسية للسياسات الاقتصادية المختلفة الدول، كما أن النظريات الاقتصادية عرضت تفسيرات عديدة للنمو الاقتصادي واختلفت هذه التفسيرات من مدرسة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى المدارس الحديثة التي درست النمو الاقتصادي والمتغيرات المعرفية المؤثرة فيه، وبينت مدى أهمية الرأس المال المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

أما فلامينغ (Flamming R. A) فيرى في تعريفه للنمو الاقتصادي: "بأن هذا الأخير يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"².

بصفة عامة، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الدائمة في الناتج الإجمالي الصافي، بالعبارة الحقيقية لاقتصاد ما وبالتالي فهو ظاهرة كمية يمكن قياسها، وهو أيضا ظاهرة ذات فترة طويلة.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكتيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين النمو الشامل والنمو المكثف.³

1- ثالثا- النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي:

1- النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وأرتكر الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي على أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تمثل التراجع بسبب تواجد مدّة المنافسة، كما أدت الكلاسيك في التوجه الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر النمو السكاني، وتصل الأجور إلى حد الكفاف.⁴

2- النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز روادها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، القائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والإبتكار.⁵

3- النظرية الكيثرية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كيتز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929-1932)، وعوجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو هي معدل النمو الفعلي معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الطبيعي، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي.⁶

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

4- النظرية الحديثة: ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريغ مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالتراط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والإبتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية⁷.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى وتطور الاقتصاد الجزائري، من إقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وسوف نستعرض تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال هاتين المرحلتين.

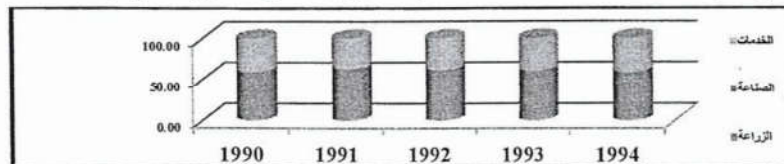
أولاً- مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000):

يتكون الميكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر من قسمين رئيسين، حيث يضم القسم الأول قطاعات الإنتاج السلعي، والتي تشمل قطاعين مهمين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أما القسم الثاني فيتمثل في قطاع الخدمات، وسوف نتطرق لمساهمة كل قطاع في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2000).

1- الفترة (1990-1994):

لتبيان تطور تطور مساهمة القطاعات في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور مساهمة القطاعات في تكوين إجمالي الناتج المحلي (1995-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

أ- قطاع الفلاحة:

مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي بلغت في المتوسط 11.16% وهذا راجع إلى نقص الأدوات الزراعية وأيضا نقص استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة في هذا القطاع بسبب التروح الريفي، الذي أصبح

محددات النمو الإقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

يمثل مشكلة عويصا، وأيضا توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تأثير القطاع الفلاحي بالإصلاحات الاقتصادية آنذاك، فخلال الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والتي مست المحاور التالية :

- ❖ تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحبوب؛
- ❖ تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- ❖ تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛
- ❖ إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي، أثر سلبا على أداء القطاع الفلاحي رغم الاتجاه التصاعدي للإنتاج الفلاحي.

ب- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر نظرا للمساهمة المعتبرة في إجمالي الناتج المحلي، ويشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية والتي تشمل الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى. ومن خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن قطاع الخدمات يعتبر ثاني قطاع مساهم في تكوين إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 39.10%، إذ تميزت نسبة المساهمة خلال هذه الفترة بالتذبذب إذ شهدت سنة 1990 نسبة 40.47% لتتخفص سنة 1991 لتبلغ 36.67% لتعاود الإرتفاع خلال ثلاث سنوات المتبقية من الفترة لتبلغ نسبة 40.98% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1994، حيث لم يكن للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية التأثير الكبير على هذا القطاع خلال الفترة.

ج- قطاع الصناعة:

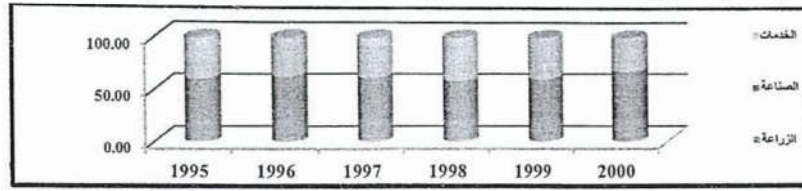
يتضمن قطاع الصناعة قطاع مهم وهو قطاع المحروقات، حيث يشكل انتاج البترول والمشتقات البترولية، جزء كبير من القيمة المضافة للقطاع الصناعي بينما مساهمة القطاع الصناعي ككل هي في المتوسط 49.73% خلال هذه الفترة، والذي يتأثر بتقلبات أسعار البترول والمشتقات البترولية في السوق الدولية للطاقة، بالإضافة الى الاستثمارات العمومية الضخمة من طرف الدولة وشركة سوناطراك، ولكن النتائج تشير الى ضعف الاقتصاد الحقيقي حيث أن انتاج القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات (الكيمياويات، أغذية ومشروبات وتبغ، صناعات تحويلية أخرى، منسوجات وملابس) انخفض بـ 5.59% سنة 1992، و4.39% سنة 1994، وهذا ما يدل على هشاشة الجهاز الإنتاجي الصناعي في الإقتصاد الجزائري، وتبعيته المفرطة للصناعة الإستخراجية.

2- الفترة (1995-2000):

تتسم هذه الفترة بنفس ميزات الفترة السابقة، إذ يبقى القطاع الصناعي يساهم بالنسبة الأكبر في تكوين إجمالي الناتج المحلي وبواقع نسبة متوسطها خلال الفترة 51.11%، ليليه قطاع الخدمات بنسبة متوسطها خلال الفترة 37.99%، ويبقى قطاع الفلاحة ثالثا بنسبة متوسطها خلال الفترة 11.45%، والشكل الموالي يوضح تطور مساهمة القطاعات في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2000)

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

الشكل رقم(02): تطور مساهمة القطاعات في تكوين إجمالي الناتج المحلي (1995-2000)



لمصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

أ- قطاع الفلاحة:

أن هذا القطاع يتميز بنسبة مساهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى ولكن بنسب أحسن من الفترة السابقة حيث إرتفعت نسبة المساهمة من 10.06% سنة 1994 إلى 12.53% سنة 1998، وذلك بفضل الجهود الإنمائية المبذولة لتطوير هذا القطاع، ليعاود الانخفاض سنة 2000 محققا نسبة 8.8%.

ب- قطاع الخدمات:

يبقى قطاع الخدمات يحتل مرتبة مهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي، حيث إرتفعت مساهمته بواقع نقطتين مئويتين وذلك من 39.10% سنة 1995 إلى 41.32% سنة 1998، وبدراسة تركيبة الخدمات يوضح تطور القيمة المضافة لكل من الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة في قطاع الخدمات كانت للخدمات خارج الإدارة العمومية بمتوسط قدره 22.79%، وذلك نظرا لإتساع نشاط النقل والتوزيع.

ج- قطاع الصناعة:

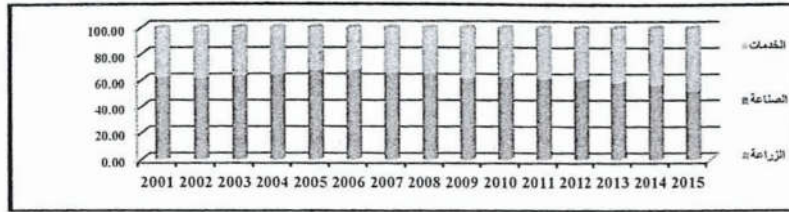
كما رأينا سابقا فإن الأداء الصناعي يتأثر بشدة بالتغيرات التي تحدث في الصناعة الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص لمساهمتها الكبيرة في ناتج القطاع، ولإعتماد الصناعة التحويلية في الجزائر على منتجات الصناعة الإستخراجية كمادة أولية للإنتاج والتصدير وعلى مداخيلها لتمويل المشاريع الجديدة، فخلال الفترة (1995-2000) تميزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية أحيانا وإرتفاعها أحيانا أخرى، وقد فاقت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين إجمالي الناتج المحلي في الجزائر نسبة 50% في أغلب سنوات الفترة حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2000 بواقع 58.61% وذلك نظرا لإرتفاع أسعار المحروقات التي بلغت 28 دولار للبرميل بإرتفاع قدره 10 دولار مقارنة بسنة 1999، مما أدى إلى تحقيق قطاع المحروقات لمعدل نمو قارب 5%.

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري (2001-2015)

تتميز هذه الفترة بنفس مميزات الفترات السابقة، وذلك بسيطرة قطاعي الصناعة والخدمات على تكوين إجمالي الناتج المحلي، ولكن بتبادل المراتب بينهما في السنوات الأخيرة من الفترة، حيث أصبح قطاع الخدمات أكثر القطاعات مساهمة، بسبب تدهور أسعار المحروقات وتراجع نسبة نمو قطاع المحروقات، والشكل الموالي يوضح تطور هذه المساهمة خلال الفترة (2001-2015).

محددات النمو الإقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

الشكل رقم (03): تطور مساهمة القطاعات في تكوين إجمالي الناتج المحلي (2001-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

1- قطاع الفلاحة:

مساهمة هذا القطاع في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2015) قد إرتفع من حيث الحجم إذ حقق 27.3 م.دج سنة 2001 ليبلغ 67.3 م.دج سنة 2015، ويمر ذلك إلى الإهتمام الذي أعطي لهذا القطاع، حيث نلاحظ أن حصة قطاع الفلاحة من البرامج الاستثمارية (2001-2014) تقدر بـ 12.4% بواقع 65.4 م.دج بالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، جسدت هذه القيمة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحة PNDA، ثم 300 مليار.دج لتنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ثم 2000 مليار.دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري في برنامج السكميلي لدعم النمو (2010-2014) بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك سبب مهم جدا لنمو الإنتاج الفلاحي وهو نسبة تساقط الأمطار، حيث أنه شهد الإنتاج الزراعي نسبة نمو تقدر بـ 19.5% خلال سنة 2003 نتيجة زيادة كمية الأمطار بـ 86 ملم/السنة مقارنة مع سنة 2002 التي شهدت معدلات نمو سالب يقدر بـ -1.2% مقابل نسبة تساقط تقدر بـ 83.75 ملم/السنة، كما أن زيادة النشاط الزراعي بـ 10% سنة 2011 راجع إلى عوائد أفضل في صناعة منتجات الألبان واللحوم والبطاطس، وتمديد المساحات المروية إلى حوالي مليون هكتار ومع ذلك لا يساهم القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة إلا بما يقارب 9.5% في المتوسط خلال هذه الفترة من إجمالي الناتج.

2- قطاع الخدمات:

يبقى قطاع الخدمات من القطاعات المهمة المساهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع 90 م.دج سنة 2001 ليبلغ 210 م.دج سنة 2015، ليشكل ما نسبته 37.67% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي خلال 15 سنة، وذلك راجع إلى إنفتاح هذا القطاع على القطاع الخاص، وخاصة قطاع الاتصالات والسياحة.

3- قطاع الصناعة:

خلال سنتي 2001 و 2002 فنلاحظ انخفاض نسبة المساهمة، فقد بلغت 52.70% و 25.07% على التوالي، وذلك بسبب انخفاض إنتاج النفط وانخفاض أسعاره، لكن خلال الفترة (2003-2008) نلاحظ الارتفاع التدريجي لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط 57.76%، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصناعات التحويلية، أما في سنة 2009 فنلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 51.60% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى امتداد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيها الجزائر، ليعود ارتفاع مساهمة القطاع

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من جديد خلال السنوات 2010، 2011 و 2012 حيث تجاوز نسبة 50% خلال هذه السنوات، وذلك نتيجة لتزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، حيث بلغ 161.207 دولار للبرميل في سنة 2010 إلى مستويات قياسية سنة 2012 بواقع 205.789 دولار للبرميل أما خلال سنتي 2013، 2014 و 2015 فنلاحظ انخفاض نسبة المساهمة حيث بلغت على التوالي 47.79%، 45.65% و 39.03% على التوالي وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج النفطي ببعض وكذلك تراجع الأسعار العالمية.

المحور الثالث: دراسة قياسية للنمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي

بعد التطرق للإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، وإستعراض التطور التاريخي له في الجزائر وذلك في ظل مختلف التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنحاول في هذا المحور القيام بتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، والهدف هو محاولة تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والمعبّر عنه بنصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة، معتمدين بذلك على بعض النماذج والنظريات الاقتصادية، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالإعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع وصياغة النموذج وتقديره، ثم نقوم بتقييم النموذج من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أولا: تحديد متغيرات النموذج

تستدعي دراسته النمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات المستقلة التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع أي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذا من خلال ما تم التعرض إليه في الدراسة النظرية ويمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ويرمز له بالرمز $PIBHHcr_i$.

المتغيرات المفسرة: وتمثل هذه المتغيرات في:

- ❖ الإنفاق العام ويرمز له بالرمز G_i ؛
- ❖ الصادرات خارج قطاع المحروقات ويرمز لها بالرمز $EXPOH_i$ ؛
- ❖ معدل التضخم ويرمز له بـ $Tinf$ ؛
- ❖ نسبة التشغيل ويرمز له بالرمز TT_i ؛
- ❖ سعر الصرف ويرمز له بالرمز tch_i .

بهدف معرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقدير النموذج سوف نستخدم الصيغة الخطية والصيغة الغير خطية للتعبير عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والصيغة الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

النموذج الخطي:

$$PIBHHcr_i = 74.04 + 2.091EXPOHH_i + 1.277tch_i + 42.349TT_i + 1.220G_i - 6.710TINF_i$$

(0.25) (2.74) (0.42) (1.75) (3.02) (-1.45)

$$R^2 = 0.9898 \quad \bar{R}^2 = 0.9868 \quad F = 331 \quad n = 23 \quad DW = 1.61$$

النموذج الغير خطي:

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

$$LPIBHHCr_i = 1.487 + 0.048LEXPOHH_i + 0.477Ltch_i + 0.457LTT_i + 0.446LG_i - 0.067LTINF_i$$

(3.22) (0.93) (3.85) (2.82) (5.09) (-2.84)

$$R^2 = 0.992 \quad \bar{R}^2 = 0.990 \quad F = 263 \quad n = 23 \quad DW = 1.68$$

عند المقارنة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي نجد أن النموذج اللوغاريتمي أفضل من النموذج الخطي وذلك من خلال معيار معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ ، إذ يلاحظ أن معامل التحديد المعدل للنموذج اللوغاريتمي يقدر بـ 99.2%، وهو أكبر من معامل التحديد المعدل للنموذج الخطي 98.9%، وعليه فإن النموذج الذي سيأخذ بعين الاعتبار في بقية الدراسة القياسية هو النموذج اللوغاريتمي.

ثانيا: النموذج غير الخطي للنمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معاملات النموذج كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن⁸.

والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من سنة 1993 إلى سنة 2015، وستتم عملية تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews9)، وبعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير فإن نتائج التقدير كانت كما يلي:

$$LPIBHHCr_i = 1.487 + 0.048LEXPOHH_i + 0.477Ltch_i + 0.457LTT_i + 0.446LG_i - 0.067LTINF_i$$

(3.22) (0.93) (3.85) (2.82) (5.09) (-2.84)

$$R^2 = 0.992 \quad \bar{R}^2 = 0.990 \quad F = 263 \quad n = 23 \quad DW = 1.68$$

يلاحظ من خلال النموذج أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات سعر الصرف والإنفاق العام ومعدل التشغيل وعلاقة عكسية مع معدل التضخم. ما يتوافق مع ما تنسب إليه النظرية الاقتصادية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يلاحظ قوة العلاقة الإحصائية التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج وهذا ما يتجلى في معامل التحديد المعدل الذي يقدر بـ 0.992، أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير 99.2% من تغيرات المتغير التابع، وفي نفس الوقت يلاحظ أن معلمة الصادرات لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية وعليه يتم إعادة تقدير النموذج بعد إسقاطه لتتوصل على النتائج التالية:

$$LPIBHHCr_i = 1.271 + 0.525Ltch_i + 0.476LTT_i + 0.488LG_i - 0.077LTINF_i$$

(3.17) (4.66) (2.97) (6.48) (-3.66)

$$R^2 = 0.992 \quad \bar{R}^2 = 0.990 \quad F = 363 \quad n = 23 \quad DW = 1.90$$

ثانيا: تقييم النموذج المتحصل عليه

سنقوم بتقييم النموذج النهائي المتحصل عليه بعد التقدير وهذا من خلال الدراسة الاقتصادية والدراسة الإحصائية إضافة إلى اختبار المشاكل القياسية وهذا من أجل التأكد من أن النموذج يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التأكد من المعنوية الإحصائية للنموذج وكذا خلوه من مشاكل القياس الاقتصادي.

1- الدراسة الاقتصادية: من خلال النموذج يلاحظ أن معامل سعر اصر موجب أي أنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهذا ما يتماشى والنظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بواحد بمئة سيتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بـ 0.525%، أما فيما يخص معدل التشغيل فإن له علاقة طردية تربطه بالمتغير التابع وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير معدل التشغيل بواحد بالمئة يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بـ 0.476%، وكذلك بالنسبة للإنفاق العام فهو يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية فكلما تغير الإنفاق العام بواحد بالمئة يتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

المحروقات بـ 0.488% أما بالنسبة لمعدل التضخم فإن إشارته السالبة تدل على أن هناك علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير بواحد بالمئة فإن المتغير التابع سينخفض بـ 0.077%، وعليه فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

2- الدراسة الإحصائية: يلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية وهذا يظهر من خلال معامل التحديد المعدل $0.990 = R^2$ ، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى أن النموذج معنوي كلياً وهذا يظهر من خلال إحصائية فيشر حيث أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 363$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، والتي تساوي: $F_{n-k-1}^k = F_{23-4-1}^2 = F_{18}^2 = 3.55$.

بالإضافة إلى أن كل مقدرات المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية وهذا يتبين من خلال الإحصائية t حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} لكل معاملات المتغيرات المفسرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% بحيث: $t_{23-5}^{\alpha} = t_{18}^{0.05} = t_{tab} = 2.009$.

3- الدراسة مشاكل القياس الاقتصادي:

أ- إهمال عدم ثبات التباين

للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين من عدمها يتم استعمال اختبار $Whit$ ، حيث نقوم بحساب إحصائية وايت WH عند مستوى معنوية 5% ثم نقارنها مع $x_{k,0.05}^2$ ، والتي قيمتها: $x_{8,0.05}^2 = 15.507$ ، حيث أن: $nR^2 = 15.46 < x_{8,0.05}^2 = 15.507$ ، وعليه نقبل بفرضية عدم أي ثبات التباين.

ب- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

إن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية درين واتسن والموجودة في جداول خاصة وذلك بتحديد الحد الأدنى d_l والحد الأعلى d_u عند مستوى معنوية 5%، و k عدد المتغيرات المفسرة في النموذج⁹ والتي تعادل 4، وبالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات $n = 23$ فنجد: $d_l = 0.99$ و $d_u = 1.79$ ، واللذين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

0	0.99	1.79	2	2.21	3.01	4
		DW=1.90		غير محدد		
		ارتباط ذاتي موجب	عدم وجود ارتباط	ارتباط ذاتي سالب		

يلاحظ من خلال قيمة DW المحسوبة في النموذج والتي تعادل 1.90 أنها تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

رابعاً: التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير

عادة ما يهدف بناء نموذج إلى بناء إستراتيجية للظاهرة المدروسة من خلال التنبؤ بقيمتها لفترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس سوف يتم التنبؤ بقيم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2019.

1- التنبؤ باستعمال النموذج المتحصل عليه

يوضح النموذج المتحصل عليه أن أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات هي: سعر الصرف، معدل التشغيل، الإنفاق العام ومعدل التضخم ورغم أن النموذج له مقدرة تفسيرية عالية وهذا يظهر من خلال معامل

محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

التحديد $R^2 = 0.992$ ، وأن معلمات النموذج مقبولة من الناحية الاقتصادية ولها معنوية إحصائية، إلا أنه يجب إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

2- تقييم الكفاءة التنبؤية للنموذج

يتم اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ بالإعتماد على معيار معامل عدم التساوي لثايل، حيث أن قيمة معامل ثايل والتي تساوي: $U_t = 0.004$ هي قريبة من الصفر ومنه فإن النموذج صالح للتنبؤ.

3- التنبؤ بقيم المتغير التابع للفترة (2016-2019)

للتنبؤ بقيم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2016-2019) يتعين علينا التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة في هذه الفترة أولا ثم نعوض هذه القيم في النموذج المتوصل إليه، ومن أجل ذلك نستخدم معادلة الاتجاه العام لكل المتغيرات المفسرة بدلالة الزمن وهي على النحو التالي:

$$LTCH = 0.03T + 3.78$$

$$LG = 0.13T + 3.75$$

$$LTT = 0.05T + 1.57$$

$$LTINF = -0.05T + 2.16$$

عند تعويض 2019 في المشاهدات في المعادلات الخاصة بالمتغيرات المفسرة سوف نتحصل على قيم المتغيرات المفسرة المتنبأ بها كمايلي:

الجدول رقم 01: قيم المتغيرات المفسرة المتنبأ بها للفترة (2016-2019)

السنوات	LTCH	LTT	LG	LTINF
2016	4.5	2.77	6.87	0.96
2017	4.53	2.82	7.00	0.91
2018	4.56	2.87	7.13	0.86
2019	4.59	2.92	7.26	0.81

المصدر: من إعداد الباحث

بعد التعويض بالقيم المتنبأ بها للمتغيرات المفسرة في النموذج نحصل على قيم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات المتنبأ بها خلال السنوات الأربع التالية، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج التنبؤ بقيم $PIBHHcr$

السنوات	2016	2017	2018	2019
$LPIBHHcr_i$	7.563	7.705	7.847	7.988
$PIBHHcr$	1926.577	2219.417	2558.048	2945.989

المصدر: من إعداد الباحثين

الخاتمة:

من خلال ما تقدم من مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي ، وكمحاوله منا للإجابة على التساؤل الرئيسي المتعلق بمحاوله تحديد بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والمعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1993-2015)، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها فيمايلي:

❖ تبين من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي أن هناك جدلا وإختلاف بين الإقتصاديين على إختلاف مدارسهم وإيديولوجياتهم ومشاربهم الفكرية فيما يتعلق بظاهرة النمو الإقتصادي، وهذا يعزى إلى التغيرات العشوائية والمتسارعة التي تحدث على المستوى الإقتصادي التي تتم في فترة زمنية وظروف مختلفة لا تطبعها الإستمرارية والشمولية ؛

محددات النمو الإقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر

- ❖ أظهرت الدراسة التحليلية أهمية قطاعي الفلاحة والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولكن بالرغم من إيجابية هذه المساهمة في أغلب سنوات الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2015، إلا أن إجمالي الناتج المحلي يبقى مرتبط بقطاع المحروقات وقطاع الفلاحة، هذه القطاعات التي تتأثر بعوامل خارجية تتمثل في تقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمية والحالة المناخية السائدة، مما يجعل الإقتصاد هش يتأثر بأي تغيير في هذه العوامل؛
- ❖ أظهرت نتائج النمذجة القياسية أن من أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة هي الإنفاق العام، سعر الصرف، معدل التشغيل ومعدل التضخم؛
- وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الإقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات:
- ❖ ضرورة تشجيع الإستثمار في القطاعات الإقتصادية المنتجة، والتي تساهم في رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات؛
- ❖ ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يكون له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- ❖ العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع معدل الإستثمار ومنه التأثير على معدلات النمو الإقتصادي.

هوامش الدراسة:

- 1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية: إتحافات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 11.
- 2 المرجع نفسه: ص 12.
- 3 جيمس جواتني، ريجار داستروب: الإقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص -، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 581.
- 4 جورج نايهانز، ترجمة صقر أحمد صقر: تاريخ النظرية الاقتصادية - إسهامات النظرية الكلاسيكية (1720-1980) -، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص 229، 230.
- 5 Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: ECONOMIC GROWTH, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P24.
- 6 Bosserelle.E: Croissance et fluctuation, édition Dalloz, Paris, France, 1994, P 93.
- 7 توفيق عباس عبد عون المسعودي: الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 34.
- 8 Régis Bourbonnais, Econométrie, 5^e Edition, Dunod, Paris, 2004, P1.
- 9 Johnston Jack et Dinardo John, Méthodes économétrique, Economica, Paris, 4^{eme} édition, 1999, p 186.